مجـلة جامـعة بخت الرضا العلـمية المحكمة ربع السنوية، العــدد (40) المجلد (1) مارس (2025م)
معامل التأثير العربي: (1.12)
ISSN: [1858-6139], Online

التحليل المـالي وأثـره على الأداء والتنبؤ بالأزمـات المالية
دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية

منتصر مساعد أبوشنب حسن[1]
[1]كلية المعرفة للعلوم والتكنولوجية، والكلية العالمية للعلوم والتكنلوجيا
mmasaad@2bopco.com

تاريخ الاستلام:2025/03/25 تاريخ النشر:2025/03/30

مستخلص

تمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر التحليل المالي على الأداء والأزمات المالية في السودان. هدفت الدراسة الي قياس العلاقة بين أساليب التحليل المالي والاداء والتنبؤ بالأزمات المالية، والتعرف على مستوى اهتمام شركات المالية بأساليب التحليل المالي، واختبار العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالأزمات المالية، وقياس مستوي تطبيق أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالأزمات المالية في شركات الوساطة المالية. جاءت فرضيات البحث تتمثل في فرضية رئيسية وهي هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي والأداء والتنبؤ بالأزمات المالية، وانتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الدراسة توصل الباحث الي عدة نتائج منها تعمل المنشأة على تبسيط النسب المعيارية لوضوح التصنيف وعملية العرض لهذه النسب، وتهتم المنشأة بوضع تصور لأدائها المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة بالتحليل المالي، وان الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في أداء المنشأة. ، ويوصي الباحث بضرورة ان تسعي المنشأة الي اعداد التحليل المالي المناسب لبياناتها المالية، وعمل التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات اثر مباشر علي الأداء في المنشأة، ويجب ان توجد خطط بديلة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للازمات المالية.

كلمات مفتاحية: التحليل المالي، الأداء، التنبوء، الأزمات، سوق الخرطوم للأوراق المالية.

Abstract

The study problem was formulated in the following assumption: what was effect of the financial analysis on financial institutions operating in Sudan are exposed to as a result of the various economic conditions that affect the Sudanese national economy, which places on the shoulders of financial institutions the need to take various measures and methods that enable them to reduce. The study aims to measure the relationship between financial analysis methods and performance and predict financial crises, and to identify the level of interest of financial companies in financial analysis methods, and to test the relationship between financial analysis and prediction of financial crises, and to measure the level of application of financial crisis methods. Financial analysis in predicting financial crises in financial intermediation companies. The research hypotheses are represented in a main hypothesis, which is that there is a statistically significant relationship between financial analysis, performance, and prediction of financial crises. The research followed the analytical descriptive approach. Standard ratios for the clarity of the classification and the presentation process for these ratios, and concerned The facility develops a vision of its expected performance by being guided by the previous performance of the same facility with financial analysis, and that the noticeable difference in the volume of work may affect the performance of the facility. The researcher recommends that the establishment should seek to prepare the appropriate financial analysis for its financial statements, and make organizational and procedural improvements that have a direct impact on the performance of the establishment, and there should be alternative plans to deal with different scenarios of financial crises.

Keywords: Financial analysis, Crises, Forecasting,

مقدمة

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية ومهمة في بناء الاقتصاد والاعمال في أي دولة، اذ ان القطاع المصرفي له دور كبير في عملية التطوير الاقتصادي ذلك انه يعتبر الأداء التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، ويتجلى هذا الدور من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة مثل قبول الودائع، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وفتح الاعتمادات المستندية والتي تساعد في عملية تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية. التحليل المالي من الادوات التي يستعين بها متخذي القرار المالي ، سواء في حالة استخدام الاموال ، او في حالة الحصول عليها ، سواء كان متخذ القرار الادارة، او أي طرف اخر بمنشأة الاعمال، وعلى الرغم من هذه الوضعية فان متخذي القرار يجب ان يكونوا حذرين لاختيار ادوات التحليل. ويعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة او لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة انتاجية معينة او خلال عدة دورات وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الاعمال ، بنوك ، مستثمرين بهدف اظهار كل

التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة ، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل اداة بحيث هذا المفهوم للعديد من الاهتمامات و الدراسات كم طرق الباحثين والمهنيين كالمسيرين واصحاب المصالح عبر العصور الى يومنا هذا. ان التحليل المالي يعتبر وليد للظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وبالتحديد في فترة الكساد الكبير الذي ساد في الولايات المتحدة والذي ادت الى ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهيار بعض المؤسسات مما اوجد حاجة الى نشر المعلومات المالية عن الشركات وادى بالتالي الى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي وظيفة التحليل المالي وقد اولت المؤسسات المالية بشكل خاص اهمية التحليل المالي بعد ان ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في اتخاذ قرارات مالية مختلفة. تسعي المؤسسات للبحث عن انجح الوسائل والاليات التي تمكنها من التنبؤ من الازمات المالية حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين وضمان استمرارية المنشآت المالية في أداء مهامها وتحقيق أهدافها، ومن بين تلك الوسائل استخدام الأساليب الحديثة والمبتكرة في التحليل المالي لتحليل البيانات المالية والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية للمؤسسات المالية، ولان المؤسسات المالية العاملة بالسودان ليست بعيدة عن مخاطر الازمات المالية التي تتعرض لها معظم المنشآت المالية في أي مكان في العالم، ولأنها تتأثر بالظروف الاقتصادية المحلية والدولية المختلفة، لذا جاء البحث لتناول التحليل المالي وأثره على الأداء والتنبؤ بالأزمات المالية.

مشكلة الدراسة: إن التنبؤ بالأزمات المالية التي تتعرض لها المنشآت المالية العاملة بالسودان نتيجة للظروف الاقتصادية المختلفة التي مر بها الاقتصاد القومي السوداني ذو أهمية كبيرة للمنشآت لاتخاذ إجراءات وتدابير تساعد في تقليل اثار هذه الأزمات حفاظاً على أموال الغير وتحقيق أهدافها عليه تمت صياغة المشكلة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر التحليل المالي على الأداء والتنبؤ بالأزمات المالية؟ وتتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1/ ما أثر اساليب التحليل المالي على الأداء بشركات الوساطة المالية؟

2/ ما أثر أساليب التحليل المالي على التنبؤ بالأزمات المالية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الي الاتي:

1/ قياس العلاقة بين أساليب التحليل المالي والاداء والتنبؤ بالأزمات المالية.

2/ اختبار العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالأزمات المالية.

3/ قياس مستوي تطبيق أساليب التحليل المالي في التنبؤ بالأزمات المالية في شركات الوساطة المالية.

4/ تحديد مدى ملاءمة تلك النماذج للتطبيق في شركات الوساطة المالية بناء على نتائج الدراسة الميدانية للدراسة.

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة الرئيسية في الآتي:

فرضية الدراسة الرئيسية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي والأداء والتنبؤ بالأزمات المالية. وتتفرع منهه الفرضيات الفرعية التالية:

1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التحليل المالي والأداء.

2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب التحليل المالي والتنبؤ بالأزمات المالية.

منهج البحث: استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة

حاول محمد نور (2006م)[1]: إيجاد نموذج يفيد في التنبؤ بالأزمات المالية. وقد تم اختبار الفرضيات التالية القوائم المالية المنشورة للقطاع المصرفي السوداني لا توفر معلومات للتنبؤ بالأزمات المالية، التحليل المالي بأدواته المختلفة يمكن أن يوفر معلومات تفيد في التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي السوداني، النموذج المقترح يمكن من التنبؤ بالأزمات المالية في القطاع المصرفي السوداني. توصل الباحث إلى أن التحليل المالي يفيد بالتنبؤ للمصرف الذي يواجه أزمة في السيولة، وانخفاض في الربحية، والتي لم تعكسها القوائم المالية، مما يعني أن المصرف يمكن معرفة تعرضه لفشل مالي (أزمة سيولة) قبل حدوثها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول للاستقرار. كما توصل الباحث إلى أن استخدام النموذج المقترح يفيد في الحماية والاستقرار. ومن خلال هذه النتائج التي توصل إليها الباحث، استطاع إثبات صحة فرضياته. التي يواجهها المصرف مستقبلاً، ومنح التمويل وفقاً للنسب المعلنة من بنك السودان، وعدم الإفراط فيه، يجنب المصرف العسر المالي، والاعتماد على أشخاص مؤهلين في مجال التحليل المالي، للحصول على مؤشرات مالية مهمة.

[1]عصام الدين يوسف محمد نور(2006م) دور التحليل المالي في التنبؤ بالأزمات المالية في المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

بين محمد (2012م)[1]: أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت في جميع مفاصل وقطاعات الاقتصاد بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية التي خلفتها بإزدياد نسب البطالة وإلى الركود الاقتصادي العالمي ، والأهمية الخاصة لهذا البحث معرفة تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد السوداني عموماً والبنوك السودانية خصوصاً . توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر تأثيراً مباشراً على البنوك السودانية ولم تؤثر على الودائع والتمويل المصرفي الممنوح من البنوك التجارية في السودان وبنك التضامن الإسلامي ، بينما أثرت على سعر الصرف في البنوك السودانية وبنك التضامن الإسلامي حيث انخفضت قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار ، وتوصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها : ضرورة فرض أدوات وسياسات مالية تضمن القدر الأكبر من الشفافية المستمدة لمعاملات أسواق المال والمؤسسات المالية والرقابة عليها لضبط أسواق المال العالمية والسيطرة على معاملاتها ، بالنسبة للسودان يجب التوسع في صادرات النفط والصادرات غير البترولية وخفض المصروفات العامة وترشيد استخدام الإيرادات ، الاستدانة الخارجية وجذب الاستثمار الخارجي ، ضرورة وضع سياسات مالية ونقدية متسقة تحقق الاستقرار الاقتصادي والتكيف مع تأثيرات الأزمة .

كشف مهدي (2004م)[2]: عن قدرة ودقة نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية وبيان أفضليتها في التنبؤ بالتعثر المالي على النماذج الإحصائية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية قادرة على التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية بدرجة دقة كبيرة ، كما توصلت إلى أفضلية نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية مقارنة بنماذج تحليل الانحدار اللوجستي وتحليل التمايز ، إضافة لتحسن أداء نموذج الشبكات العصبية الاصطناعية بعد استخدام الخوارزميات الوراثية في تصميم وتدريب الشبكة العصبية. أوصت الدراسة باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة السعودية كأحد الاساليب الحديثة للتحليل المالي والتنبؤ بالتعثر.

أوضح أحمد(2 014م)[3]: المؤشرات التي تستخدم لبيان كفاءة إدارة السيولة بالمصارف وتوضيح حدود التحليل المالى في هذا المجال، إبراز دور التحليل المالى في الاستفادة من بيانات مؤشرات السيولة من خلال الوصول إلى أوجة القوة والضعف في أداء المصارف .انحصرت مشكلة الدراسة في، لا توجد مؤشرات مالية يمكن الاعتماد علية في رفع كفاءة إدارة السيولة، حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات عالية الدقة للقيام بعملية التحليل المالي، عدم قياس مؤشرات السيولة بالمصارف. توصلت الدراسة الي نتائج منها،يعمل التحليل المالي علي توفير مؤشرات دقيقة تساعدفي رفع كفاءة ادارة السيولة ، يساعد التحليل المالي علي تصميم معايير تفي برغبات المستفيدين من رفع كفاءة ادارة السيولة، تساعد المعلومات عالية الدقة المحلل المالي في اعداد تقارير سليمة،تهدف مؤشرات السيولة الى تقويم كفاءة الاداء المصرفي. أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق معايير السلوك المهني في عملية التحليل المالي ، يجب الإلتزام بمعلومات عالية الدقة يساعد الادارة في تحقيق جودة عملية التحليل المالي

بحث توتو(2017م[4]**)**: في المراجعة المبنية على المخاطر وتحديد الأساليب التي يستخدمها لتفعيل إدارة المخاطر، الاعتماد على مراجعين متخصصين ومؤهلين في مجال المراجعة. تمثلت أهمية الدراسة في حداثة الموضوع وندرة الكتابات والبحوث العلمية التي تناولته. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة المبنية على المخاطر مسئولية تضامنية بين كل من إدارة المصارف وإدارة المراجعة الداخلية، توفر إدارة المراجعة الداخلية المعلومات اللازمة للإدارة العليا لمساعدتها في اتخاذ قراراتها بشأن فحص وتقييم سلامة نظام إدارة المصرف، أوصت الدراسة بضرورة تطوير مدخل المراجعة الداخلية وتبنى رويه شاملة للمخاطر بالاعتماد على مدخل المراجعة المبنية على المخاطر.

مفهوم التحليل المالي:

التحليل ضد التحريم وقد حلله تحليلاً وتحلة كقولك عززة تعزيزاً وتعزة وقولهم فعله تحله القسم أي فعلة بقدر ما حلت به يمينه ولم يبالغ وفي الحديث: لا يموت للمؤمن ثلاثة اولاد الا تحله القسم "أى قدر يبر الله تعالى قسمة فيه لقوله تعالي{ وإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا} سورة مريم ، الاية 71.

المال في اللغة: المالُ: يقال مَالَ الرجلُ يمالُ مالًا اذا كثُر مالهُ فهو مَالُا([5]).

---

[1]محمد عبدالعزيز بشير محمد(2012م) الأزمة المالية وأثرها على البنوك السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

[2]أسامة محمد حسن مهدي(2014م) أساليب التحليل المالي الحديثة ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لبعض شركات المساهمة السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

[3]ندى الجيلي الأمين أحمد(2014م) التحليل المالي ودورة في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

[4]الأمين محمد عبد البارئ توتو(2017م) المراجعة المبنية على المخاطر ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية (دراسة ميدانية على عينة من مصرف المزارع التجاري، بنك فيصل الإسلامي السوداني)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا.

5 محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (القاهرة: دار التوفيقية للتراث، 2011م)، ص 80

2/ مفهوم التحليل المالي في الاصلاح: يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقاً بحاجة الاطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار اعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من اجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل، فهو بهذا علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

تأسيساً على ما تقدم فقد عرف التحليل المالي في الكتابات المختصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختارها فيما يلي: يعرف التحليل المالي بانه من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم ،يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء ([1])، ويعرف التحليل ايضا بانه : عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و المصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات([2])

التحليل المالي: هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل([3]). التحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من اجل التعرف على أداء المنشاة في الماضي والتنبؤ بأدائها في المستقبل بعض المختصين يرى أن التحليل المالي (هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية)([4]). البعض الآخر من المختصين يرون، على أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل بالمعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات الاقتصادية كالتضخم والنمو وغيرها، بينما عمليات هذا النظام تتمثل باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة، في حين أن مخرجات نظام التحليل المالي تتمثل بالمعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية أو مؤشرات أو أشكال بيانية. ويعتقد الباحث صحة هذا الرأي الذي يعتقد في أن التحليل المالي يعتبر نظاما للمعلومات لكن هؤلاء المختصين لم يبينوا التغذية العكسية لهذا النظام، فطبقا لنظرية النظم ' فان أي نظام يتمثل بوجود مدخلات وعمليات تُجرى على هذه المدخلات ومن ثم فان هناك مخرجات لهذا النظام ولكي تكتمل الدورة ومن اجل أن يتكامل النظام ينبغي أن توجد تغذية عكسية، وذلك من اجل أن يتطور النظام ومن اجل أن يواكب التغير الحاصل في البيئة. عرف التحليل المالي بأنه: عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات، تستعمل في اتخاذ القرارات او تقويم اداء الشركات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة سواء كانت مالية او تشغيلية وتوقع ما يكون عليه الوضع في المستقبل([5]). ويعرف كذلك بأنه معالجة البيانات المالية لتقييم الاعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف الي الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون اساس من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم افضل لموطن القوة والضعف([6])

يعرف التحليل المالي: بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الاساليب الكمية، وذلك بهدف اظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجرى على هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وتقديم المعلومات لكافة الاطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات السلمية([7]).

التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي اذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح ودراسة الاخطار المالية الخاصة بالاستثمار([8])، وهو اداة او وسيلة الادارة المالية

---

[1] وليد الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004)، ص21.
[2] الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005، ص3.
[3] مايكل جولدبرج، وجريس، لورنا وهلمس، بريجيت، وآخرون التحليل المالي، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، ترجمة شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل وبتمويل من مؤسسة روكديل، 2002) ص4.
[4] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني – الاساليب والاستخدامات، (عمان: دار وائل للنسر، د:ت)، ص 3
[5] مؤيد عبد الرحمن الدرديري، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص 1
[6] فهمي مصطفي الشيخ، التحليل المالي، (فلسطين: مكتبة رام الله، 2008م)، ص ص 2-3
[7] منير ابراهيم هندى، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، (الاسكندرية: المكتبة العربية الحديث، 1997م)، ص 27
[8] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل (عمان: مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، 1976م)، ص 78

والتي من خلالها تستطيع تحويل البيان المحاسبي الي شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم المركز المالي والمركز النقدي واعتماد نتائجه في تخطيط التمويل المستقبلي([1]). أن التغذية العكسية لهذا النظام "نظام التحليل المالي" تتمثل بالتحقق من صحة هذه المخرجات التي قُدمت على شكل نسب أو طرق رياضية أو إحصائية من المهم جدا التنويه إلى أن أي نظام يتكون من أنظمة فرعية والتحليل المالي يتكون بدوره من أنظمة فرعية "كنظام التحليل المالي الفرعي لدراسة وتحليل المبيعات، نظام فرعي لدراسة قوى العمل، نظام فرعي لدراسة رأس المال والديون، إذا التحليل المالي عملية تقويمية ورقابية وهو كذلك نظاما للمعلومات حيث انه يستمد مدخلا ته من بيانات وأرقام وتقارير وكشوفات من المنشآت المختلفة ومن البيئة الخارجية سواء كانت منها القطاع الذي تعمل فيه هذه المنشاة أو تلك أو البيئة الأكبر " المدينة، البلد، المحيط الإقليمي، الدولي" ومن ثم يقوم بإجراء العمليات على هذه البيانات والأرقام بطرق خاصة ومعروفة للمختصين ومن ثم فان مخرجات هذا النظام تتمثل بالتقارير والنسب والمخططات والمشورة التي يقدمها للمستويات الإدارية المختلفة سواء في المنشآت والمنظمات أو على مستوى الاقتصاد الكلي، أما لتغذية العكسية لهذا النظام "نظام التحليل المالي" فانه يتمثل بالتحقق من صحة هذه المخرجات التي قدمت على شكل نسب أو طرق رياضية أو إحصائية ومدى مطابقتها للواقع.([2])

التحليل باستخدام الاساليب الكمية عبارة عن الاسلوب الذي يستخدم الاساليب الكمية في تحليل الظواهر او النشاطات التي تمارسها المشاريع وايجاد علاقة بين المتغيرات التي تتحكم في وجه انشطتها واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم فعاليتها مثل الاستثمارات والفروض والمحافظ الاستثمارية وغيرها ويمكن ان التعبير عن المفهومين المذكورين باستخدام الرسوم البيانية لمعرفة الاتجاهات التي توصلت اليها المؤشرات التي تم استخراجها سواء كان باستخدام النسب المالية او الاساليب الكمية([3]).

أهمية التحليل المالي: إن للتحليل المالي أهمية كبيرة في مجالات المعرفة التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل المالي لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة للمنشآت لذلك تتضاءل أهمية في المنشآت الفردية الصغيرة وشركات التضامن الصغيرة بينما العكس من ذلك فان زيادة أهمية التحليل المالي الي درجة كبيرة في الشركات المساهمة والمحدودة الكبيرة يعود الي ضخامة الاموال المستثمر فيها فضلا عن حاجاتها الماسة والمستمرة الي الاقتراض لذلك تكون هذه الشركات بحاجة دائمة الي تقديم تقارير مالية عن نشاط المشاريع الي المالكين وغيرهم من الاطراف التي تحتاج هذه التقارير، وللتحليل المالي أهمية كبيرة على الاطراف الصغيرة منه حيث يساعد على إدارة الوجوه الاقتصادية بمختلف مستوياتها ويساعد الجهات الخارجية على معرفة حقائق متعلقة بالشركة ومن هذه الجهات الهيئة العامة للضرائب([4]). لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي([5]):

1/ التحليل المالي أداة رقابية فعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

2/ يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.

3/ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.

4/ التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

مفهوم الاداء المالي:

عبارة عن إتيان الواجب في وقته وهو ما يؤديه الإنسان على الوجه الذي أُمر به كأداء المدرك للإمام[6]. هو من المصطلحات المتداولة في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويقال أدى أداء وأدى الدين بمعنى قضاه وأدى الشيء إذا أوصله إلى أهله"[7] هو انعكاس لمدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف وهو تعريف عملي يمكن إخضاعه للقياس الكمي.[8]

أن الاداء المالي يتمثل في القيام بأعباء الوظيفة من مسئوليات وواجبات وفقاً للمعدل المفروض أداؤه من الموظف الكفء المدرب[9] ومستوى الاداء المالي هو معدل الإنتاج الذي يجب أن يحققه الموظف من الناحيتين الكمية والكيفية .ويرى عبد المحسن أن الاداء

---

[1] محمد حكمت، الادارة المالية الحديثة والمتقدمة، (عمان: زمزم ناشرون وموزعون، د:ت) ص 50

[2] مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، (عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، (2005). ص34.

[3] جميل احمد توفيق، الادارة المالية واساليب وتطبيقات المحاسبة المالية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية، 1995م، ص 82

[4] حيدر قاسم، استبرق محمود، تفعيل دور التحليل المالي في احتساب ضريبة الدخل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد ، كلية التجارة، العدد الرابع والاربعون، 2015م، ص 3

[5] وليد الحيالي، مرجع سابق، ص 24.

[6] الجرجاني الحنفي، التعريفات ،(بيروت : دار الجيل، 2000م،) ص 50 .

[7] أحمد رضا، معجم متن اللغة، (بيروت : دار مكتبة الحياة، المجلد الأول، 1958 م) ص 155 .

[8] يسري السيد جودة، الإطار الفكري لماهية ألأداء، مجلة البحوث التجارية،ص ص 58 - 60.

[9] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية ،(الإسكندرية : دار الكتاب المصري، 1984م) ، ص ص 2 - 3.

المالي يقصد به المخرجات وتحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها[1]. الاداء المالي المؤسسي هو قدرة المنظمة على استخدام مواردها بكفاءة وانتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها وهو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية[2] .

من أهم مفاهيم العصر الحالي أن المنافسة القوية، والإبداع لا ينتجان من استخدام الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فحسب، وانما باستخدام أهم مصدر على الإطلاق وهو الأشخاص الموظفون، العاملون، أوصبح يحكم على نجاح أي مؤسسة بمدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن أدائهم لأعمالهم ، وكيفية استثمار رأس المال البشري حيث يشكل العنصر البشري أهم مورد من موارد أية مؤسسة سواء كانت خاصة أم حكومية، كبيرة أم صغيرة، إنتاجية أم خدمية، حيث تتوقف كفاءة وفعالية المؤسسة على كفاءة هذا المورد، وبالتالي تحرص إدارة أية مؤسسة على استثمار هذا المورد والاستفادة منه الاستفادة المثلى[3].

وترتبط كفاءة الاداء المالي في المنظمات بالاستخدام الأمثل للموارد المالية

ويعرف ايضا ً الاداء المالي بأنه العملية التي يتعرف من خلالها على أداء الفرد لمهامه وقدراته على الاداء المالي والخصائص اللازمة لتأدية العمل بنجاح.

وعرفه اخر بأنه تفاعل لسلوك الموظف، وأن ذلك السلوك يتحدد بتفاعل جهد وقدرات الموظف في المنظمة الخاصة بالتنظيم إلى عدد من المنتجات بمواصفات محددة وبأقل تكلفة ممكنة.

عن سلوكه في العمل وفيها عُرف الاداء المالي بحسب نتائج السلوك الذي وافق ذلك الاداء المالي، فيرى أن الاداء المالي هو نتيجة السلوك والسلوك هو نشاط وفعالية فردية، بينما نتائج السلوك هي التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة بالفرد بسبب ذلك السلوك.

أما مفهوم الاداء المالي الجيد في المؤسسات الحكومية فهو يتمثل في مدى المهارة في استغلال الموارد البشرية من موظفين وأدوات وأجهزة الكترونية وأدوات قرطاسيه وغيرها وذلك لتحقيق مستوى عال من التوافق والأهداف من خلال الاداء المالي في التوقيت المناسب والطريقة المناسبة وبأقل التكاليف الممكنة في العنصر البشري والمادي([4]).

ويري الباحث ان الاداء المالي بأنه المسئوليات والواجبات والأنشطة والمهام التي يتكون منها عمل الفرد الذي يجب على القيام به على الوجه المطلوب في ضوء معدلات في استطاعة العامل الكفء المدرب القيام بها.

أهمية الأداء المالي: تبرز أهمية دراسة الأداء المالي من خلال ما يلي[5]: متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة الاقتصادية وطبيعته، متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها، المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية و المساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالي. وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها: "سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المؤسسة وضعفها وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف.

يؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي بغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة النقائص، وتستطيع الإدارة المالية استخدام مؤشرات التحليل المالي في عملية تشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة، والذي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج، لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي [6].

الأزمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها أزمة سـوق مالية (financial market Crisis) وهو التدهور الحاد في الاسـواق الماليه لدولة او مجموعة من الدول و التي من أبرز مساهماتها في فشل النظام المصـرفي في اداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور في تدهور كبير من قيمة العملة ، و في اســعار الاســهم و بالتالي الآثار على قطاع الإنتاج و العمالة و ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول و الثروات في ما بين الأسواق المالية الدولية [1]. عادة ما تحدث الازمات بصورة مفاجأة نتيجة لأزمة ثقة في (Confidence

---

[1] عبد المحسن محمد توفيق . تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 2000م)، ص3.
[2] عبد العزيز جميل مخيمر، وآخرون، قياس الاداء المؤسسي للاجهزة الحكومية، جامعة الدول العربية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2000)، ص 20
[3] مصطفي شاويش، ادارة الموارد البشرية، (عمان: دار الشروق،2005)، ص 25
[4] مبارك بن علي الخراز، الحوافز وأثرها على العمال، (مسقط : مكتبة دار الحق، 1987 م)، ص210 .
[5] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية،(الإسكندرية : دار الكتاب المصري، 1984م) ، ص 3.
[6] عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي، ط3 (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ط2، 2012م)، ص 191
[1] مصطفى محمد عبد الله، الأزمة المالية وانعكاساتها على افريقيا، كلية الاقتصاد جامعة الخرطوم، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة المالية، 2008م

Crisis) النظام المالي وسببها الأساسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الاقراض دون التأكد من الملائمة الائتمانية (Solvent) للمفترضين و عندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفض مؤدياً إلى حدوث موجه من التدفقات الرأسمالية للخارج [2] .

يمكن تعريف الأزمات ايضاً على انها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول المالية أما راس مال مادي مستخدم في العملة الانتاجية مثل (الآلات ، المعدات) أو أصـــول مادية ..... أما الأصـــول المالية مثل (حقوق الملكية لرأس المال المادي أو مخزون السلعى من الأسهم و حسابات الادخار.

أو أنها حقوق ملكية للأصـول المالية و هي تسـمى مشـتقات مالية و منها العقود المسـتقبلية (النفط ، العملات الاجنبية) فإذا أنهارت قيمة أصول مفاجأة فإن ذلك يعد افلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها .

وقد تاخذ الأزمة المالية شكل أنهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في سوق العقرات أو مجموعة من المؤسسات المالية و تمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد[1].

وقد يحدث مثل هذا الانفجار المفاجئ في أسعار الأصول (فقاعة سعرية) أي الفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة كما يسمى احياناً هي بيع و شـراء كميات ضـخمة من نوع واحد أو أكثر من الأصـول المالية أو المادية كالأسـهم أو المنازل مثلاً بأسـعار تفوق أسـعارها الطبيعية . والســعر الحقيقي هو مجموعة من القيم الحالية للعائد الســهم أو الســند أو العقار في المســتقبل فلنأخذ مثلاً منزلاً للايجار ايجارها الشهري مائة جنيه مثلاً و قيمة في السوق مليون جنيه غير معقول لهذا السبب هذا ما نسمية الفقاعة.

إذاً من علامات الفقاعة بيع شـراء الأصـول بحثاً عن الربح الرأسـمالي المتوقع (الصـاعد في قيمة المنزل) و ليس بناءاً على العائد المنظم أو غير المنتظم لتلك الأصول (ايجارها الشهري). الفقاعة تنشأ عندما تصب أموال على أصول أكثر مما تبددها عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة وهي عملية شراء أو بيع أو بيع أصول بانواعها للاستفادة من عوائدها . و لا يوجد اجماع في علم الاقتصاد الغربي على أسـباب الفقاعات أو طريقة حدوثها و هنالك من ينكر وجودها اصـلاً معتبراً ارتفاع و انخفاض أسـعار الأصـول عمليات تصحيح ذاتي طبيعية بالنسبة للسوق. اما من يقرون بوجودها فيعزونها إلى عوامل عريضة لا يمكن الالتنبؤ بها وهنالك نماذج أكاديمية تحاول اثبات إمكانية حدوث الأزمات المالية حتى بدون وجود مضـــادية أو عدم بقيت أو نقص في المعلومات. الموقف الســابق الذكر يعكس في جوهره تحيزاً عقدياً مع حرية السـوق ، فالسـوق لا يخطئ ابداً، أو أن اخطائها (الفقاعات) حدث طبيعي كالزلازل و البراكين لا يمكن تجنبه ... و بالتالي يمثل هذا الموقف دفاعاً عن المضـــاربة المالية ورفضـــاً لأي قيود اجتماعية أو حكومية عليها بالرغم من قدرتها على اطلاق الأزمة المالية وزعزعة استقرار الاقتصـاد و ينسـب بعض الأكاديمين الغربيين القطاعات أحياناً لخطاء في السـياسـة النقدية لا في حرية الســوق عند ما يقوم البنك المركزي بابقاء معدل الفائدة أقل من اللازم مما يطلق ســيولة مالية كبيرة لشــراء كميات محددة من الأصول فيؤدي إلى ارتفاع سعرها بشكل مصطنع حسب قانون العرض والطلب[1].

الدراسة الميدانية:

تحليل المعلومات والبيانات الأساسية:

جدول (1) العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 25 سنة	1	%2
25 واقل من 35 سنة	13	%26
35 واقل من 45 سنة	22	%44
45 سنة فاكثر	14	%28
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

[2] عرفات تقى الحسنى ، التمويل الدولي عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 م ، ص200

[3] عبد الرحيم حمدي ، الازمة الاقتصادية العالمية و ما يقدمه الاقتصاد الاسلامي من حلول ، بحث مقدم اتحاد المصارف العربية ، أكتوبر 2008

[4] مصطفى محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص6 .

شكل (1) العمر

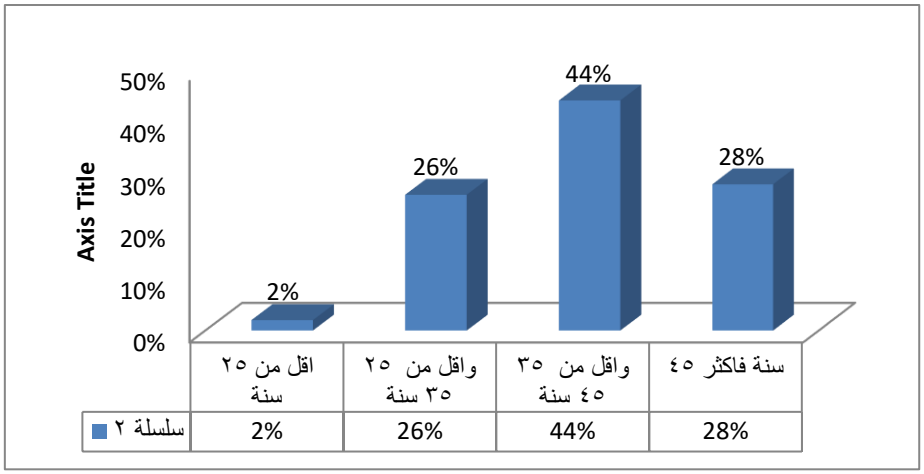

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (1)

من جدول (1) وشكل (1) نلاحظ بأن اكثر المبحوثين من افراد العينة ممن ينتمون للفئة العمرية من 35 واقل من 45 سنة حيث بلغ عددهم 22 فرد بنسبة مئوية 44%.

جدول (2) المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريوس	15	%30
دبلوم عالي	5	%10
ماجستير	20	%40
دكتوراه	7	%14
اخرى	3	%6
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

شكل (2) المؤهل العلمي

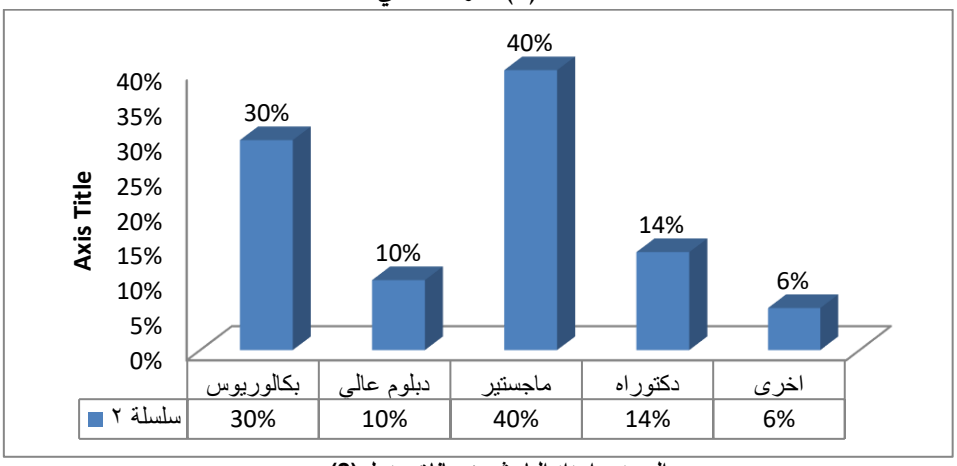

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (2)

من جدول (2) وشكل (2) نلاحظ بأن غالبية المبحوثين من افراد العينة من الماجستير حيث بلغ عددهم 20 فرد بنسبة مئوية 40%، بينما بلغ عدد الذين لديهم تأهيل بكالريوس 15 بنسبة مئوية 30%،ولعل ذلك يدل على التأهيل الجيد للمبحوثين من افراد العينة ومن ثم مقدرتهم على تقديم اجابات تفيد الدراسة.

جدول (3) التخصص العلمى

التخصص العلمى	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	7	%14
دراسات مصرفية	2	%4
اقتصاد	3	%6
ادارة اعمال	8	%16
اخرى	30	%60
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

شكل (3) التخصص العلمى

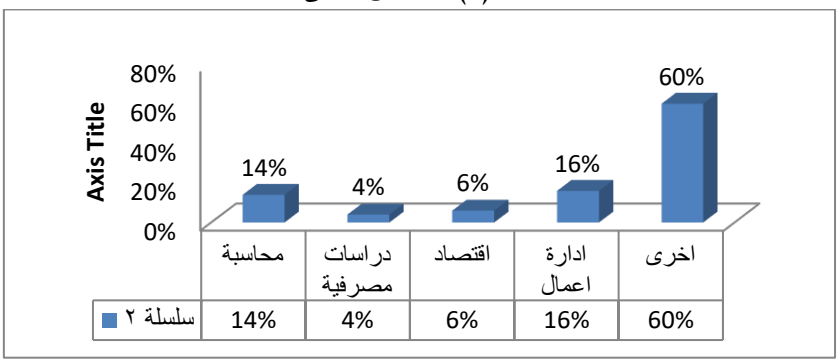

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (3)

من جدول (3) وشكل (3) نلاحظ بأن غالبية المبحوثين من افراد العينة كانوا من اصحاب التخصصات الاخرى غير المذكورة فى الجدول اعلاه حيث بلغ عددهم 30 فرد بنسبة مئوية 60%.

جدول (4) المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة المئوية %
زمالة المحاسبين السودانية	7	%14
زمالة المحاسبين العربية	2	%4
زمالة المحاسبين البريطانية	3	%6
زمالة المحاسبين الامريكية	8	%16
اخرى	30	%60
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

شكل (4) المؤهل المهني

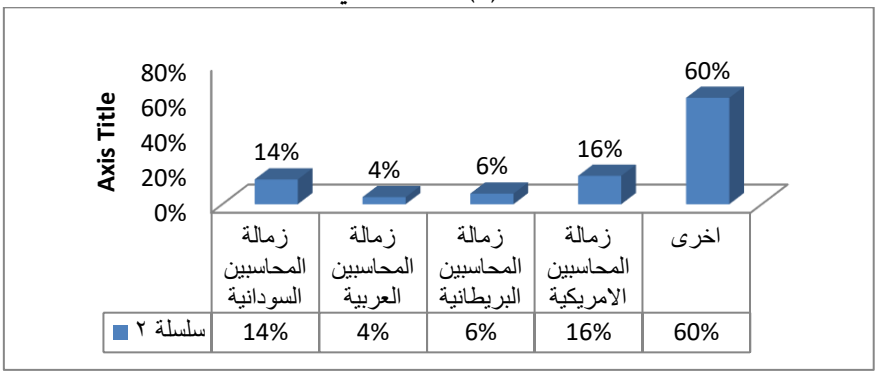

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (4)

من جدول (4) وشكل (4) نلاحظ بأن غالبية المبحوثين من افراد العينة كانوا من اصحاب الزمالات الاخرى غير المذكورة فى الجدول اعلاه حيث بلغ عددهم 30 فرد بنسبة مئوية 60%.

جدول (5) الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير ادارة	14	%28
محاسب	8	%16
مراجع داخلى	4	%8
رئيس قسم	0	%0
موظف	24	%48
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

شكل (5) الوظيفة

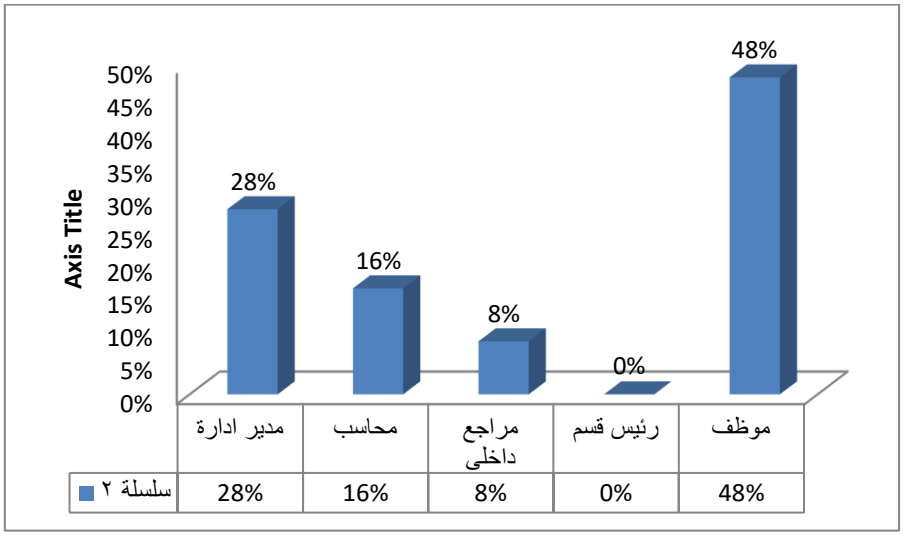

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (5)

من جدول (5) وشكل (5) بأن غالبية المبحوثين من افراد العينة كانوا من اصحاب وظائف موظف حيث بلغ عددهم 24 فرد بنسبة مئوية 48%.

جدول (6) سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من 5 سنوات	5	%10
5 واقل من 10 سنوات	2	%4
10 واقل من 15 سنة	5	%10
15 واقل من 20 سنة	4	%8
من 20 سنة فأكثر	34	%68
حجم العينة الكلى	50	100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

شكل (6) سنوات الخبرة

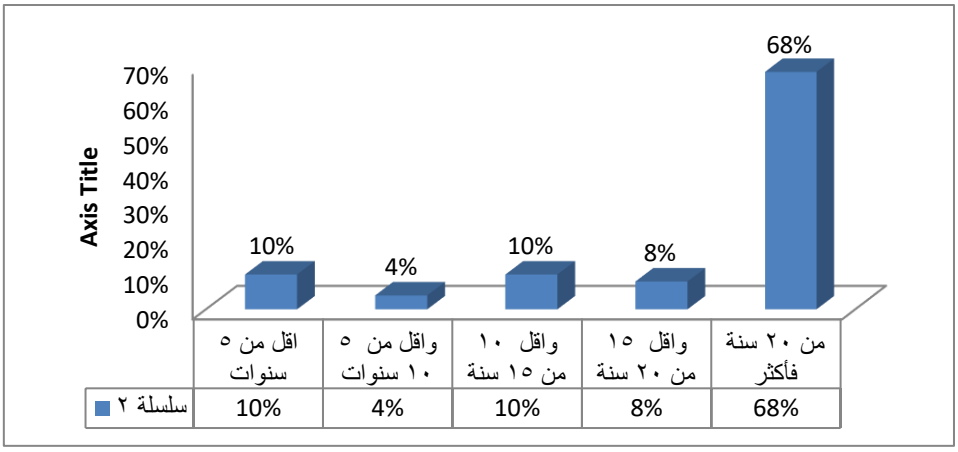

المصدر: اعداد الباحث من بيانات جدول (6)

نلاحظ من جدول (6) وشكل (6) بأن غالبية المبحوثين من افراد العينة كانت سنوات خبراتهم من 15 سنة فأكثر حيث بلغ عددهم 34 فرد بنسبة مئوية 68%، ولعل ذلك يدل على تمتع المبحوثين من افراد العينة بخبرات كبيرة فى مجالهم .

2/ تحليل بيانات الدراسة و(اختبارات الفروض):

جدول(7) التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الأول

العبارة	التكـــــرار / النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا اوافق بشدة
تسعي المنشأة الي اعداد التحليل المالي المناسب لبياناتها المالية	46	34	8	6	6
تتشارك المنشأة مع جهات متخصصة لإجراء التحليل المالي الخاص بها	22	50	16	6	6
لدى المنشأة فترة زمنية محددة لإجراء التحليل المالي الخاص بها	34	40	12	8	6
تسعي المنشأة الي وضع استراتيجيات مبنية على التحليل المالي	24	38	12	8	8
يعمل التحليل المالي على تقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات الاموال	36	30	20	10	4

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (7) يتضـح أن غالبية إفراد العينة يوافقون بشـدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسـبتهم (46)% والموافقون (34)% يليهم المحايدون فبلغت نسبتهم(8)% اما الغير موافقون (6)% والغير موافقون بشدة(6)%، أن غالبية إفراد العينة موافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسـبتهم(50)% والموافقون بشـدة بلغت نسـبتهم (22)% إما إفراد العينة المحايدون بلغت نسـبتهم (16)% اما الغير موافقون(6)% اما الغير موافقون بشدة(6)%، أن غالبية إفراد العينة وموافقون على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم(40)% الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (34)% أما المحايدون أفراد العينة بلغت نسبتهم (12)%اما الغير موافقون(8)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الرابعة حيث بلغت نسـبتهم(38)% والموافقون بشـدة بلغت نسـبتهم (24)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسـبتهم(12)%، بينما غير الموافقون والغير موافقون بشـدة بلغت نسـبتهم (8)% وأن غالبية إفراد العينة يوافقون بشـدة على العبارة الخامسـة حيث بلغت نسـبتهم(36)% والموافقون بلغت نسـبتهم (30)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسـبتهم(20)%اما الغير موافقين (10)% والغير موافقون بشدة(4)%.

جدول (8) اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لعبارات المحور الاول

العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية لمربع كأي(sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
تسعي المنشأة الي اعداد التحليل المالي المناسب لبياناتها المالية	56.267	0.000	1.171	1	موافق
تتشارك المنشأة مع جهات متخصصة لإجراء التحليل المالي الخاص بها	79.147	0.000	0.77	2	موافق
لدى المنشأة فترة زمنية محددة لإجراء التحليل المالي الخاص بها	1.155	0.000	4.115	2	موافق
تسعي المنشأة الي وضع استراتيجيات مبنية على التحليل المالي	88.467	0.000	0.92	2	موافق
يعمل التحليل المالي على تقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات الاموال	51.760	0.000	6.055	2	موافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (8) نلاحظ: بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (56.267) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مســتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(1.117). الموافقون بشدة علي العبارة الاولى، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (97.147) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(0.77) الموافقون علي العبارة الثانية، بلغت قيمة مربع كاي المحســـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراســـة على ما جاء بالعبارة الثالثة (1.155) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(4.115). ولصالح الموافقون علي العبارة الثالثة، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (88.467) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.92). ولصالح الموافقون علي علي العبارة الرابعة وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (51.760) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مســتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة و قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة (2) بانحراف معياري(6.055).

جدول (9) التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الثاني

العبارة	التكـــرار /النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في أداء المنشأة.	60	18	18	4	0
التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات اثر مباشر علي الأداء في المنشأة.	26	40	24	8	2
الأداء في العمليات المتماثلة قد يتباين بحسب التوطن الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية.	50	24	16	8	2
نوعية ومدة العمل التام قد تفضي إلي معدلات مختلفة للإنتاج.	34	30	14	6	16
قد تتباين معدلات الإنتاج بسبب الظروف المحلية حتى لو أدي نفس النشاط في مواطن مختلفة بنفس درجة الكفاءة في الاداء.	32	26	22	16	4

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (9) يتضـح أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشـدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسـبتهم (60)% والموافقون والمحايدون (18)% إما إفراد العينة المحايدون والغير الموافقون فقد بلغت نســبتهم(4)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم(40)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (26)% إما إفراد العينة المحايدون بلغت نسبتهم (24)% اما الغير موفقون(8)% والغير موافقون بشــدة(2)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشــدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نســبتهم(50)% والموافقون بلغت نســبتهم (24)% أما المحايدون فبلغت نســبتهم (16)% اما الغير الموافقون أفراد العينة بلغت نســبتهم (8)%اما الافراد الغير موافقون(8)% والغير موافقون بشــدة(2)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشــدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نســبتهم(34)% والموافقون بلغت نسبتهم (30)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(14)%، بينما غير الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (16)% والغير موافقون (6)% وأن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم(32)% والموافقون بلغت نسبتهم (30)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نســبتهم(14)%، والذين لا يوافقون بشــدة فقد بلغت نســبتهم (16)%أما الغير موافقون فبلغت نسبتهم (16)%

جدول (10) احتبار مربع كاى لدلالة الفروق لعبارات المحور الثاني

العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية لمربع كأي(sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في أداء المنشأة.	1.313	0.000	0.88	2	موافق
التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات اثر مباشر علي الأداء في المنشأة.	1.308	0.000	0.83	2	موافق
الأداء في العمليات المتماثلة قد يتباين بحسب التوطن الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية.	56.400	0.000	0.77	2	موافق
نوعية ومدة العمل التام قد تفضي إلي معدلات مختلفة للإنتاج.	82.000	0.000	1.294	2	موافق
قد تتباين معدلات الإنتاج بسبب الظروف المحلية حتى لو أدي نفس النشاط في مواطن مختلفة بنفس درجة الكفاءة في الاداء.	1.308	0.000	0.83	2	موافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (10) نلاحظ: بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (1.313) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مســتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة ولصـالح بأنحراف معياري بلغ(0.88). الموافقون علي العبارة الاولى، بلغت قيمة مربع كاي المحسـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسـة على ما جاء بالعبارة الثانية (1.308) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة ولصـالح بأنحراف معياري بلغ(0.83) الموافقون علي العبارة الثانية، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (56.400) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة بأنحراف معياري بلغ(0.77). ولصـالح الموافقون علي العبارة الثالثة، بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (82.000) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مســتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشــير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(1.294). ولصالح الموافقون علي علي العبارة الرابعة وبلغت قيمة مربع كاي المحســوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراســة على ما جاء بالعبارة الخامســة (1.308) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مســتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشــير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(0.83) الموافقون علي العبارة الخامسة.

جدول (11) التوزيع التكراري لإجابات أفراد الدراسة علي عبارات المحور الثالث (الأزمات)

العبارة	التكـــــرار / النسبة				
	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
توجد لدى المنشأة خطط معدة مسبقاً لإدارة الازمات المالية.	60	18	18	4	0
تهتم المنشأة بالمؤشرات الواردة عن بوادر حدوث أزمة مالية.	26	40	24	8	2
توجد خطط بديلة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للازمات المالية.	50	24	16	8	2
الخطط المعدة واضحة مما يسهل فهمها وتطبيقها.	34	30	14	6	16
الخطوات المتخذة قبلها واثناء وبعد الازمة تساعد على ادارة بنجاح.	32	26	22	16	4

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (11) يتضـح أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشـدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسـبتهم (60)% والموافقون والمحايدون (18)% إما إفراد العينة المحايدون والغير الموافقون فقد بلغت نسـبتهم(4)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم(40)% والموافقون بشدة بلغت نسبتهم (26)% إما إفراد العينة المحايدون بلغت نسبتهم (24)% اما الغير موفقون(8)% والغير موافقون بشـدة(2)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشـدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نسـبتهم(50)% والموافقون بلغت نسـبتهم (24)% أما المحايدون فبلغت نسـبتهم (16)% اما الغير الموافقون أفراد العينة بلغت نسـبتهم (8)%اما الافراد الغير موافقون(8)% والغير موافقون بشـدة(2)%، أن غالبية إفراد العينة الموافقون بشـدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نسـبتهم(34)% والموافقون بلغت نسبتهم (30)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم(14)%، بينما غير الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (16)% والغير موافقون (6)% وأن غالبية إفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم(32)% والموافقون بلغت نسبتهم (30)%، إما إفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسـبتهم(14)%، والذين لا يوافقون بشـدة فقد بلغت نسـبتهم (16)%أما الغير موافقون فبلغت نسبتهم (16)%

جدول (12) اختبار مربع كاى لدلالة الفروق لعبارات المحور الثالث

العبارة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية لمربع كأي(sig)	الانحراف المعياري	قيمة الوسيط	تفسير الوسيط
توجد لدى المنشأة خطط معدة مسبقاً لإدارة الازمات المالية.	1.310	0.000	0.61	2	موافق
تهتم المنشأة بالمؤشرات الواردة عن بوادر حدوث أزمة مالية.	1.445	0.000	0.74	2	موافق
توجد خطط بديلة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للازمات المالية.	1.095	0.000	0.84	2	موافق
الخطط المعدة واضحة مما يسهل فهمها وتطبيقها.	1.001	0.000	0.87	2	موافق
الخطوات المتخذة قبلها واثناء وبعد الازمة تساعد على ادارة بنجاح.	1.310	0.000	0.61	2	موافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، برنامج SPSS، 2022م

من جدول (12) نلاحظ: بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسة على ما جاء بالعبارة الاولي (1.310) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مسـتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة ولصـالح بأنحراف معياري بلغ(0.61). الموافقون بشـدة علي العبارة الاولى، بلغت قيمة مربع كاي المحسـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسـة على ما جاء بالعبارة الثانية (1.445) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مستوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة ولصـالح بأنحراف معياري بلغ(0.74) الموافقون علي العبارة الثانية، بلغت قيمة مربع كاي المحسـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسـة على ما جاء بالعبارة الثالثة (1.095) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مسـتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير

إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسـة بأنحراف معياري بلغ(0.84). ولصـالح الموافقون علي العبارة الثالثة، بلغت قيمة مربع كاي المحسـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسـة على ما جاء بالعبارة الرابعة (82.000) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مسـتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين أجابات أفراد الدراسة بأنحراف معياري بلغ(0.87). ولصـالح الموافقون علي علي العبارة الرابعة وبلغت قيمة مربع كاي المحسـوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد الدراسـة على ما جاء بالعبارة الخامسـة (1.310) و القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة الاحتمالية أقل من قيمة مسـتوي المعنوية (5%) واعتماداً على ما ورد في الجدول فإن ذلك يشـير إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد الدراسة ولصالح بأنحراف معياري بلغ(0.61). الموافقون بشدة علي العبارة الخامسة

النتائج

1/ تعمل المنشأة على تبسيط النسب المعيارية لوضوح التصنيف وعملية العرض لهذه النسب

2/ تهتم المنشأة بوضع تصور لأدائها المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشأة بالتحليل المالي

3/ ان الاختلاف الملحوظ في حجم العمل قد يؤثر في أداء المنشأة.

4/ ان الأداء في العمليات المتماثلة قد يتباين بحسب التوطن الجغرافي للوحدات من جراء الظروف المحلية.

5/ ان المنشأة تهتم بالمؤشرات الواردة عن بوادر حدوث أزمة مالية.

6/ ان الخطط المعدة واضحة مما يسهل فهمها وتطبيقها والخطوات المتخذة قبلها واثناء وبعد الازمة تساعد على ادارة بنجاح.

7/ تتشارك المنشأة مع جهات متخصصة لإجراء التحليل المالي الخاص بها

8/ لدى المنشأة فترة زمنية محددة لإجراء التحليل المالي الخاص بها

9/ تسعي المنشأة الي وضع استراتيجيات مبنية على التحليل المالي

التوصيات

1/ ضرورة ان تسعي المنشأة الي اعداد التحليل المالي المناسب لبياناتها المالية

2/ عمل التحسينات التنظيمية والإجرائية ذات اثر مباشر علي الأداء في المنشأة.

3/ يجب ان توجد خطط بديلة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للازمات المالية.

4/ ضرورة ان يعمل التحليل المالي على تقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات الاموال

5/ يجب ان تهتم المنشأة بمؤشرات تحليل قائمة المركز المالي لدعم موقوفه العام

6/ ضرورة ان تعتمد المنشأة على نسب قائمة الدخل في تحديد أرباحها وخسائرها

7/ الحرص على ان تهتم المنشأة بقياس مؤشرات الربحية ونوعية ومدة العمل التام قد تفضي إلي معدلات مختلفة للإنتاج.

8/ يجب ان توجد لدى المنشأة خطط معدة مسبقاً لإدارة الازمات المالية

المصادر والمراجع

أحمد رضا(1958م) معجم متن اللغة، (بيروت : دار مكتبة الحياة، المجلد الأول)

أحمد زكي بدوي(1984م) معجم مصطلحات العلوم الإدارية ،(الإسكندرية : دار الكتاب المصري)

أحمد سيد مصطفى(2000م) إدارة السلوك التنظيمي – رؤية معاصرة، (الإسكندرية :الدار الجامعية)

أحمد محمد المصري(2004م) التخطيط والمراقبة الإدارية، (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة)

الجرجاني الحنفي(2000م) التعريفات ،(بيروت : دار الجيل)

جلال باكير(1975م) الادارة المالية، (القاهرة: مكتبة عين شمس)

الجمعية السعودية للمحاسبة(2005م) المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

جميل احمد توفيق(1995م) الادارة المالية واساليب وتطبيقات المحاسبة المالية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية.

حاكم محسن الربيعي(2011م) حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، (عمان: دار البازوري العلمية)

حمزة محمود الزبيدي(1976م) التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل (عمان: مؤسسة وراق للنشر والتوزيع)

خالد توفيق الشمري(2010م) التحليل المالي والاقتصادي ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع)

دريد كامل آل شيب(2000م) التحليل المالي، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة)

زياد رمضان (2013م) محمود الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات)

صادق الحسني(1998م) التحليل المالي والمحاسبي، (عمان: دار مجدلاوي للنشر)

عامر عبد الله موسى(2015م) التحليل والتخطيطي المالي المتقدم، (عمان: دار البداية للنشر والتوزيع)